الاستثمار في السكان الريفيين

تحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

الوثيقة: EB 2023/OR/14

التاريخ: 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض التحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

الأسئلة التقنية

Ronald Hartman
مدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Shantanu Mathur
خبير استشاري
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: s.mathur@ifad.org

أولا- مقدمة

ألف- الغرض والنطاق

1- شاركت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق الدولي) وبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) في إعداد هذا التقرير المرحلي للفترة 2022-2023 في إطار تقارير الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها (الوكالات الثلاث) عن أنشطتها التعاونية. ويعرض التقرير طرق تعاون هذه الوكالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتسليط الضوء على عدة أمثلة على الإنجازات الملموسة المحققة نتيجة للتعاون على المستوى العالمي، والإقليمي، والقطري، والبرامجي.

2- ويستند التقرير إلى إعادة المواءمة الاستراتيجية للتعاون بين الوكالات الثلاث، وهي عملية قادها مديرو الوكالات الثلاثة، وتتجلى في مذكرة التفاهم الثلاثية العالمية الجديدة. وستواصل الوكالات الثلاث الاستثمار في الفرص التي تستفيد من المزايا النسبية لكل منها عندما يكون ذلك مناسبا وفعالا في سياق إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبتركيز العرض الجماعي للوكالات الثلاث على الأثر المحتمل على المستفيدين من الخدمات المقدمة.

3- ويتناول القسم الأول تطور دور الوكالات الثلاث، وتعاونها في التصدي لانعدام الأمن الغذائي، وتحويل النظم الزراعية والغذائية في ضوء التحديات الراهنة التي ترسم ملامح العالم. ويقدم القسم الثاني مجموعة مختارة من الأمثلة المتعمقة بخصوص جهود التنسيق المبذولة على المستوى العالمي، والإقليمي، والقطري. وأخيرا، يسلط القسم الثالث الضوء على آفاق مستقبل التعاون بين الوكالات الثلاث في السياق العالمي الحالي، وبناء على مذكرة التفاهم المحدثة.

باء- لمحة عامة عن التعاون في الفترة 2022-2023

4- وفقا لحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023، تشير التقديرات الجديدة إلى أن الجوع العالمي بقي على حاله نسبيا بين عامي 2021 و2022. ومع ذلك، ما زالت مستويات الجوع أعلى بكثير من المستويات المسجلة قبل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبعيدة عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وإن لتفاقم العوامل الرئيسية المحرّكة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والمتمثلة في النزاعات، وتقلبات المناخ، والظواهر المناخية القصوى، والانكماش الاقتصادي، وتزايد عدم المساواة، والتي غالبا ما تكون مجتمعة، يطرح التحديات في إطار جهودنا المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتفاوت تأثير هذه العوامل بين المناطق، والبلدان، وحتى بين المجتمعات المحلية المجاورة.

5- وفي هذا السياق، ونظرا إلى الولايات الجديدة المسندة إلى مديري الوكالات الثلاثة، جددت الوكالات الثلاث التزامها بمواءمة أولوياتها الاستراتيجية في مذكرة التفاهم الثلاثية العالمية التي وُقعت مؤخرا. وبناء على نتائج "التقييم المشترك للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها"، ترتكز مذكرة التفاهم على إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعترف بأن التعاون بين هذه الوكالات مبني على طائفة واسعة من الأعمال، التي تتراوح بين الاستجابة لحالات الطوارئ، والصدمات، والأنشطة الإنسانية، والأنشطة الإنمائية الأطول أمدا. وتقر مذكرة التفاهم بضرورة اتباع نهج شامل وكلي لنظم الأغذية الزراعية، يعتمد على شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، واستثمارات ابتكارية لمعالجة التحديات، والأزمات الإنمائية المعقدة التي تواجهها البلدان.

6- وتواصل الوكالات الثلاث العمل معا في المنتديات السياسية الرفيعة المستوى على الصعيد العالمي. وقد أعدت رسائل مشتركة وتكميلية تُستخدم لإذكاء الوعي بأزمة الأمن الغذائي في العالم، ولفت الانتباه إلى التحديات المواجهة في تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية في سياق أهداف التنمية المستدامة. كما تستمر بالتنسيق لضمان تنفيذ التزاماتها.

7- وقد أتاح مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 الذي تكلل تنظيمه بالنجاح بدعم من الوكالات الثلاث منبرا للبلدان لمشاركة مسيراتها الخاصة بالنظم الغذائية، وأبرزت أهمية تسريع وتيرة التقدم، وخصوصا في ما يتصل بالحصول على التمويل، وشددت على الحاجة الملحة إلى تخفيف عبء ديون البلدان النامية، التي تواجه أزمات وزيادة توفير السيولة لها.

8- وقد ساهم تأييد الوكالات الثلاث المشترك لرئاسة الهند لمجموعة العشرين، مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشكل مباشر في مبادئ ديكان الرفيعة المستوى التي اعتمدتها مجموعة العشرين بشأن الأمن الغذائي والتغذية.[1] وإذ تبين مبادئ ديكان المسؤولية الجماعية لمجموعة العشرين في تعزيز الجهود وتكملتها في جميع المناطق الجغرافية، تقر وتلتزم إلى ذلك بتعزيز الجهود العالمية الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية وإحراز التقدم في تحقيق الحصائل المتفق عليها خلال الاجتماعات الحالية والسابقة لوزراء الزراعة في مجموعة العشرين.

9- وعلى المستويين الإقليمي والقطري، عملت الوكالات الثلاث على إعادة تموضع استراتيجياتها، وتعزيز فعاليتها في المجالات المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية والتغذية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبناء القدرة على الصمود والشباب وتغير المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي. وتستند عمليات كل وكالة من الوكالات الثلاث داخل البلدان إلى ولاياتها المنفصلة والتكميلية التي تقتضي منها في الغالب المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك وزارات تشمل مجموعة متنوعة من القطاعات (الفرعية). وغالبا ما تقع عمليات كل وكالة منها أيضا في مناطق جغرافية مختلفة، وتتناول مجموعة متنوعة من السياقات وأصحاب المصلحة. وقد عزمت الوكالات الثلاث على تحديد قواسم تشغيلية مشتركة، وأوجه تآزر إدارية على الرغم من بصماتها الفريدة. وسعيا إلى إذكاء الوعي بالأوضاع المعقدة التي تواجهها البلدان، زار مديرو الوكالات الثلاث جنوب السودان وأبرزوا كيف يمكن لتشابك الأزمات المرتبطة بالمناخ والاقتصاد والنزاعات تدمير كامل إمكانات الدول. وتعد الوكالات الثلاث اقتراحا بشأن مشروع مشترك لدعم حكومة جنوب السودان في بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

10- وتواصل الوكالات الثلاث الاستناد إلى حالات التعاون الناجحة وتكرارها، مثل البرنامج المشترك بشأن الإسراع في إحراز التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية (الوكالات الثلاث وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، والبرنامج المشترك بشأن النُهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني من أجل الأمن الغذائي والتغذية المحسنة والزراعة المستدامة، والبرنامج المشترك للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ في منطقة الساحل. وتستكشف هذه الوكالات الفرص المحتملة للشراكة في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع، بتحديد وتعزيز الروابط بين مشروعاتها المركزة على الإنتاج المحلي والتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.

11- وتنسق المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى التابعة للوكالات الثلاث بانتظام لتقديم الإشراف والتوجيه الاستراتيجيين بشأن التعاون بين الوكالات. وقد نظرت المجموعة الاستشارية في إطار الولاية الشاملة المسندة إليها لاستعراض تنفيذ الأنشطة المشتركة وتناول القضايا الاستراتيجية والتشغيلية والقضايا المتعلقة بالسياسات في طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك البرنامج المشترك للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ في منطقة الساحل والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، واستكملت مذكرة التفاهم الثلاثية العالمية واستفادت من مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 لزيادة التعاون بين الوكالات الثلاث في مجال تحويل نظم الأغذية الزراعية على المستوى القطري.

ثانيا- أبرز أنشطة التعاون بين الوكالات الثلاث في الفترة 2022-2023

12- نظرا إلى أن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها هي الوكالات الثلاث الأكثر مسؤولية بصورة مباشرة عن دعم البلدان في تحويل نظم الأغذية الزراعية والقضاء على الجوع، يستمر التعاون بينها على جميع المستويات وعبر جميع المجالات المواضيعية مع التركيز الراسخ على النتائج والتبادل المستدام للمعارف التقنية والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة.

13- وفي هذا القسم، نسلط الضوء على مجالات محددة للتعاون بتقديم أمثلة متعمقة. وتشمل هذه الأمثلة ملخصا لأدوار الوكالات الثلاث في متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية؛ وآخر التطورات في لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ والتعاون بشأن

[1] مبادئ ديكان الرفيعة المستوى لعام 2023 بشأن الأمن الغذائي والتغذية هي التالية: 1) تيسير توفير المساعدة الإنسانية للبلدان والفئات السكانية التي تعاني من أوضاع هشة؛ 2) وتحسين توافر الأغذية المغذية والحصول عليها وتعزيز شبكات الأمان الغذائي؛ 3) وتدعيم السياسات والإجراءات التعاونية من أجل نظم زراعية وغذائية مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ 4) وتعزيز القدرة على الصمود والشمول في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية؛ 5) والنهوض بنهج الصحة الواحدة؛ 6) وتسريع وتيرة الابتكار واستخدام التكنولوجيا الرقمية؛ 7) وتكثيف الاستثمارات العامة والخاصة المسؤولة في قطاع الزراعة.

التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في باكستان؛ وتحديثات عن المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي، والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، ومبادرة البرنامج المشترك للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ في منطقة الساحل في غرب أفريقيا؛ ومقدمة للبرنامج الجديد في إطار مرفق البيئة العالمية؛ وملخصا للتعاون في مجال الابتكار؛ ودراسات حالات عن تعاون الوكالات الثلاث في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واتفاق التعاون بين الوكالات الثلاث على المستوى القطري في كينيا لمدة خمس سنوات، والبرمجة المشتركة في باكستان.

تعاون الوكالات الثلاث في تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2

معلومات أساسية

حدد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 أهدافا واضحة وطموحة للنظم الغذائية تجسد العلاقات المعقدة بين الركائز البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. ووافقت الدول الأعضاء على دعم الآليات الوطنية التي تقودها الحكومات لإعداد مسارات وطنية وتنفيذها بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويضطلع مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية بالشراكة مع الوكالات الثلاث ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا بدور محوري في النهوض بالأهداف التي حددها مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 من أجل تحويل النظم الغذائية العالمية دعما لأهداف التنمية المستدامة.

التحضير لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2

جمعت الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الخمسة التي سبقت مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 منسقين وطنيين من كل منطقة لتبادل الأفكار والدروس المستخلصة منذ انعقاد مؤتمر قمة عام 2021 إلى جانب تحديد الأولويات والإجراءات الإقليمية قبل مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2. وعلى وجه الخصوص، أبرز اجتماع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نموذجا تعاونيا قويا شمل فرقة عمل إقليمية تابعة للأمم المتحدة بقيادة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي **والبرنامج** ووكالات أخرى مع احتمال استخدامه كمخطط للتعاون في المستقبل.

تخطيط برامج مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2

سعيا إلى تنظيم مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 وكل عنصر من عناصره، أُنشئت لجنة برامج لدعم تصميم الجلسات مع ضمان التوازن في توزيع المسؤوليات بين المنظمات المشاركة. وسهّل هذا التعاون التنسيق بين الممثلين من الوكالات الثلاث والمكتب التنفيذي للأمين العام وحكومة إيطاليا ومركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية. وتمخّض هذا التخطيط القائم على التعاون عن ملكية متمايزة لكل جلسة مع وكالات رئيسية قائدة وأخرى مشاركة في القيادة وعزز عقد جلسات عالية الجودة شارك فيها المديرون وكبار الموظفين مشاركة نشطة.

الدروس المستخلصة وسبل المضي قدما

سلط مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 الضوء على أفكار قيمة للتعاون في المستقبل، بما في ذلك قيمة اعتبار التعاون بين الوكالات الثلاث جزءا من النهج الشامل بدلا من السعي إلى إنشاء عنصر خاص بالـ"الوكالات الثلاث"، وهذا كفيل بإثراء التعاون على جميع المستويات مع ضمان المشاركة والمساهمة الشاملتين. ويكتسي التواصل بين الأفرقة أهمية حيوية: وُضعت استراتيجية لإعداد رسائل متماسكة لقيادات الوكالات الثلاث مدعومة بمحتويات ذات صلة بالحدث ومنشورة على قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بكل وكالة بهدف المساهمة في رسم الصورة المميزة للحدث. وسترشد أفضل الممارسات المتبعة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 جهود التعاون بين الوكالات الثلاث.

لجنة الأمن الغذائي العالمي

لجنة الأمن الغذائي العالمي هي بمثابة منبر حكومي دولي شاملا متعدد أصحاب المصلحة يساهم في تيسير المناقشات، والإجراءات الملموسة دعما للجهود التي تقودها البلدان لتنفيذ عنصري الأمن الغذائي والتغذية من أهداف التنمية المستدامة.

ويتواصل التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي **والبرنامج** ضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي مع دعم اللجنة والمساهمة في توجهها الاستراتيجي في الوقت نفسه عن طريق المشاركة في اجتماعات مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية التابعة لها ومسارات العمل المواضيعية. وتستضيف الوكالات الثلاث أمانة اللجنة وترعاها وتقدّم الخبرات التقنية لدعم المجالات المواضيعية للجنة المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية.

واضطلعت الوكالات الثلاث بفضل مشاركتها الجماعية ضمن اللجنة بدور فعال في تقديم الدعم التقني الحيوي خلال المفاوضات التي أُجريت للموافقة على وثيقتين محوريتين هما: الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، وتوصيات السياسات بشأن تعزيز جمع البيانات عن الأمن الغذائي والتغذية واستخدامها وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار

من أجل دعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني. وتجدر الإشارة إلى الموافقة على هاتين الوثيقتين أثناء الدورة الحادية والخمسين للجنة، مما يؤكّد أهمية الجهود التعاونية لهذه الوكالات.

المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي

معلومات أساسية

تنسق المجموعة المعنية بالأمن الغذائي جهود الاستجابة الإنسانية المركزة على توافر الغذاء والحصول عليه واستخدامه واستقراره. والمجموعة هي شبكة واسعة من المنظمات الشريكة الدولية والوطنية والمحلية التي تعمل في إطار 34 عملية في 30 بلدا وتضمن تنفيذ تدخلات فعالة مرتبطة بالأمن الغذائي في الوقت المناسب. وينسق الفريق العالمي لدعم المجموعة بقيادة منسقين مشاركين من الوكالتين اللتين تقودان المجموعة (**البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة) الأعمال مع مجموعات عالمية أخرى ويقدم التوجيه إلى المجموعات والقطاعات القطرية من خلال المساعدة عن بعد وبعثات الدعم الاحتياطي. وتحافظ المجموعة على المساءلة أمام الشركاء عبر الفريق الاستشاري الاستراتيجي الذي يساهم في الأفرقة العاملة ومنتديات الدعوة الرفيعة المستوى. وإضافة إلى ذلك، تقدم المجموعة الدعم التقني والاستراتيجي والتشغيلي لتمكين المجموعات المعنية بالأمن الغذائي على المستوى الوطني من أداء وظائفها الأساسية الست والخضوع للمساءلة أمام السكان المتضررين.

النتائج

واجهت المجموعة تحديات لم يسبق لها مثيل إذ عرف مشهد الأمن الغذائي العالمي تحولا كبيرا مع ارتفاع معدلات الجوع إلى مستويات قياسية وزيادة الطلب على المساعدة الذي غالبا ما تجاوز الموارد المتاحة.

وأمدت المجموعة أكثر من 155 مليون شخص بالمساعدات الغذائية والمرتبطة بسبل كسب العيش في عام 2022، وهي زيادة بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2021. وحصل أكثر من 127 مليون شخص على مساعدات غذائية (مساعدات عينية بنسبة 70 في المائة ومساعدات نقدية/قسائم بنسبة 30 في المائة) بينما حصل 37 مليون شخص على دعم زراعي وخاص بالماشية وغير زراعي طارئ. وبلغت متطلبات تمويل الأمن الغذائي مستوى قياسيا مقداره 18 مليار دولار أمريكي من أصل المجموع المشار إليه في اللمحة العامة عن العمل الإنساني في العالم لعام 2022 والبالغ 51.7 مليار دولار أمريكي. وارتفعت قيمة المساهمات المالية من 6 مليارات دولار أمريكي إلى حوالي 10 مليارات دولار أمريكي غير أن نسبة تمويل عمليات الأمن الغذائي اقتصرت على 50 في المائة. وفي النصف الأول من عام 2023، أفاد شركاء المجموعة بأنهم ساعدوا أكثر من 105 ملايين شخص (من أصل 152 مليون شخص مستهدف) من خلال توفير الدعم الغذائي والمرتبط بسبل كسب العيش في 28 بلدا، وبلغت قيمة التمويل 3.5 مليارات دولار أمريكي مقابل متطلبات التمويل البالغة 18.1 مليار دولار أمريكي (تمويل بنسبة 19.4 في المائة).

واعتمد الفريق العالمي لإدارة المعلومات التابع للمجموعة أدوات جديدة لضمان الشفافية في الاستفادة من التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي، بما في ذلك أداة لتحليل الفجوات على أساس الاحتياجات تقيّم توزيع الأغذية/النقد من حيث الكمية والتواتر. واستُخدمت هذه الأداة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي موزامبيق. وتعتمد الأفرقة التابعة للمجموعة أيضا أدوات للتخطيط من أجل تحسين التنسيق الميداني وتدعو إلى دعم المناطق المعانية من نقص الخدمات. وعلى الصعيد العالمي، أُنشئ مستودع للبيانات لتحليل الاتجاهات والإبلاغ عن الاستجابة، مما ولّد لوحة متابعة تفاعلية تتيح معلومات شاملة عن استجابة المجموعة في جميع أنحاء العالم.

الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية

معلومات أساسية

الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية هي تحالف لجهات فاعلة إنسانية وإنمائية يوحدها الالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية والنهوض بحلول مستدامة من خلال تبادل التحليلات والمعارف وتعزيز تنسيق الاستجابات القائمة على الأدلة وبذل جهود جماعية في مجالات محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. والجهات المؤسسة الأصلية للشبكة هي الاتحاد الأوروبي **والبرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي انضما إلى الشبكة مؤخرا باعتبارهما عضوين أساسيين. وقدم الصندوق الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) طلبات العضوية وستبدأ هذه المنظمات عملها مع الشبكة العالمية على المستوى التقني في عام 2023.

الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية والتعاون بين الوكالات الثلاث

نظرا إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية وما تقتضيه من استجابة تعاونية على نطاق المنظومة، فإن الشبكة العالمية تصبح بسرعة المنصة الرئيسية للوكالات الثلاث من أجل معالجة الأزمات الغذائية والمجاعة بشكل مستدام والحد منها ومنعها في نهاية المطاف. ويساهم الشركاء في الجهود الرامية إلى تعزيز الأدلة لصنع القرار الجماعي وتعزيز الاتساق واعتماد النُهج المشتركة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. والمسائل

المتعلقة بالنظم الغذائية وسلاسل القيمة المحتملة في السياقات الهشة، ومنع المجاعة وأسباب الجوع الجذرية، والنزوح المطوّل والأمن الغذائي، وبرامج الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي المستجيبة للصدمات هي مجالات مواضيعية رئيسية ينبغي النظر فيها على أساس جماعي في الفترة المقبلة.

نتائج عام 2023

- **التقارير والأدلة:** أصدرت الشبكة العالمية منتجات معرفية بفضل تعاونها مع شبكة معلومات الأمن الغذائي، بما في ذلك التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية والتقرير عن بؤر الجوع الساخنة والتقرير عن التدفقات المالية والأزمات الغذائية. وأصدرت أيضا تقارير وتحليلات مخصصة بشأن سياقات قطرية وإقليمية محددة ومجالات القضايا ذات الأولوية.
- **الحوارات الاستراتيجية:** نُظمت في عام 2023 حوارات بشأن آثار نتائج التقرير عن التدفقات المالية والأزمات الغذائية، إصدار التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية على الصعيدين العالمي والإقليمي، ومناقشات مع راسمي السياسات في نيويورك بشأن مخاطر انعدام الأمن الغذائي والمجاعة في العالم، وأحداث جانبية أثناء الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى الإنساني الأوروبي، وجلسة حوار مغلقة بشأن الأزمات الغذائية خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- **مشاركة البلدان:** في إطار العمل عن كثب مع الهيئات الإقليمية في شرق أفريقيا (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية) وغرب أفريقيا (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، دعمت الشبكة العالمية الحكومات الوطنية والجهات المنسقة لمؤتمر القمة للنظم الغذائية والجهات الشريكة الإنسانية والإنمائية لوضع نُهج جماعية مراعية لمحور العمل الإنساني والتنمية والسلام بهدف تنفيذ مساراتها الوطنية.
- **منع المجاعة:** يندرج منع المجاعة في عداد الأولويات الرئيسية للشبكة العالمية والجهات الأعضاء فيها التي تعمل عن كثب مع منسق الأمم المتحدة لمنع المجاعة والتصدي لها وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بمنع المجاعة المعاد تشكيلها لتعزيز الاستجابة على نطاق المنظومة في السياقات الحرجة. وتسترشد هذه المناقشات بالأدلة المتصلة بانعدام الأمن الغذائي والتدفقات المالية والعوامل المسببة للمجاعة.
- **تحالف محور العمل الإنساني والتنمية والسلام:** يؤدي التحالف دورا حيويا في التواصل مع المنسقين الوطنيين وتيسير المشاركة على نطاق المنظومة على المستويين القطري والإقليمي. ويضمن التحالف بفضل تمثيله الراسخ للدول المتضررة، بما في ذلك القيادة المشتركة لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، إدماج وجهات النظر الأساسية في حوارات الشبكة العالمية بشأن الأزمات الغذائية.

الدروس المستخلصة والأولويات الاستراتيجية المقابلة

يسترشد التوجه الاستراتيجي في المستقبل بما حققته الشبكة العالمية من إنجازات وما واجهته من تحديات في عام 2023. وتشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:

- ستنشر الشبكة العالمية نشرا استراتيجيا الجهات الأعضاء المتنوعة والمتنامية في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام، بمواءمة مساهمات هذه الجهات مع قيمتها المضافة المحددة. في حين ستضمن طلبات العضوية المتزايدة تمثيل الوكالات التشغيلية الرئيسية في الأزمات الغذائية، سيكون توسيع قاعدة الجهات المانحة أمرا ضروريا لتصبح الشبكة العالمية المنصة الأساسية للرؤية الموحدة.
- سترسخ الشبكة العالمية مشاركتها في الشراكات والمنصات القائمة في سياق الأزمات الغذائية، بتعزيز العمل الجماعي إلى جانب توسيع نطاق الجهود على المستويين القطري والإقليمي. وسيكمن تأثيرها الفريد في قدرتها على تقديم الدعم على جميع المستويات، مما يجعلها تتمتع بمكانة المنصة الأولية في ما بين الوكالات الثلاث.
- سيكون للمنتجات المعرفية الصادرة عن الشبكة العالمية دور حيوي في تعزيز نهج استراتيجي جماعي لمعالجة الأزمات الغذائية والمجاعة وسد ثغرات السياسات على المستوى العالمي في الوقت نفسه. وسيوسّع نطاق الجهود الرامية إلى تيسير المناقشات التحليلية وتوجيه صنع القرار بالتعاون مع الأعضاء والشبكات المعنية. وإضافة إلى ذلك، ستُمنح الأولوية لتعزيز الاتساق والوضوح في عرض البيانات عن الأمن الغذائي.

تحديث عن البرنامج المشترك للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ في منطقة الساحل، مثال على تمويل من الصندوق الدولي لتمكين التعاون الإقليمي بين الوكالات الثلاث

معلومات أساسية

سعيا إلى دعم التنسيق الإقليمي الراسخ، وافق المجلس التنفيذي للصندوق الدولي على البرنامج المشترك للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ في منطقة الساحل في عام 2020 بتكلفة إجمالية قدرها 180.4 مليون دولار أمريكي. ويستهدف البرنامج المشترك ترسيخ سبل كسب العيش لدى 000 123 أسرة ريفية (750 854 فردا) تتكوّن من النساء بنسبة 50 في المائة ومن الشباب بنسبة 40 في المائة،

وخصوصا من يقيم منهم في المناطق الحدودية المستهدفة في المنطقة. ويقود الصندوق الدولي المبادرة بتوفير خدمات التنسيق الشامل والإدارة المالية والدعم التقني عبر مشروعات استثمارية رئيسية في كل بلد مشارك. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** كجهتين شريكتين منفذتين في مجالات خبرتهما المعنية، مما يؤدي إلى إرساء برنامج يسعى إلى تحقيق محور العمل الإنساني والتنمية بفضل علاقات التآزر بين الوكالات الثلاث.

واستهدفت مخصصات قطرية في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الدولي (ما مجموعه 53.2 مليون دولار أمريكي) بوركينا فاسو (6 ملايين دولار أمريكي) وتشاد (5 ملايين دولار أمريكي) ومالي (23.7 مليون دولار أمريكي) والنيجر (10 ملايين دولار أمريكي) والسنغال (6.5 مليون دولار أمريكي). وإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق منحة إقليمية قدرها مليونا دولار أمريكي إلى أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وخُصص مبلغ قدره 5 ملايين دولار أمريكي لموريتانيا في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وحصل البرنامج على تمويل إضافي من هولندا (13.2 مليون دولار أمريكي) وإيطاليا (1.9 مليون دولار أمريكي لصالح موريتانيا). وتبلغ قيمة فجوة التمويل الحالية 107.1 مليون دولار أمريكي.

النتائج

في أغسطس/آب 2023، كان البرنامج المشترك قد قدم خدماته لـ 780 2 أسرة (38 في المائة من الهدف المحدد لمنتصف المدة). وسلط الأضواء على فرص تعزيز التكامل وتحسين التعاون، بما في ذلك في السياقات الهشة.

وفي أبريل/نيسان 2024 أو قبل ذلك، سيتيح استعراض منتصف المدة فرصة لإشراك الجهات المانحة والجهات الشريكة في تحقيق الأهداف الأولية للبرنامج المشترك من خلال إعادة النظر في طرائق تنفيذه. وتنطوي هذه الطرائق على اتفاقات صندوق استئماني أحادي الجانب مع الوكالات الثلاث أثبتت أنها دون المستوى الأمثل لتنفيذ البرنامج بسلاسة. ومن المستحب تعزيز المرونة، مما يتوقف على جملة أمور منها توافر زيادة حجم التمويل المقدم. وقد عين الصندوق الدولي خبيرا استشاريا كبيرا معنيا بتعبئة الموارد لدعم ذلك. وتطلعا إلى المستقبل، تشمل الأولويات إعادة تحديد النهج التشغيلي للوكالات الثلاث في السياق المتغير لمنطقة الساحل وتوضيح المساهمات بالموارد من **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة في المرحلة الثانية من تنفيذ البرنامج المشترك واحتمال استضافة حدث جانبي بشأن البرنامج المشترك خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول 2023 وتنظيم مائدة مستديرة للجهات المانحة في أوائل عام 2024.

البرنامج المتكامل للنظم الغذائية التابع لمرفق البيئة العالمية

تشارك منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الدولي في قيادة البرنامج المتكامل للنظم الغذائية التابع لمرفق البيئة العالمية والممولّ في إطار التجديد الثامن لموارد المرفق بما مقداره 260 مليون دولار أمريكي والمخصّص لتحويل النظم الغذائية العالمية بجعلها نظما مستدامة وتجددية وذات أثر إيجابي على الطبيعة وقادرة على الصمود وشاملة وغير ملوّثة.

ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي هما وكالتا مرفق البيئة العالمية المكلفتان بدور القيادة العالمية في ما يخص المسائل التي تتعلق بالنظم الغذائية بما يشمل جميع القطاعات المستهدفة في البرنامج المتكامل للنظم الغذائية (الزراعة والماشية وتربية الأحياء المائية)، ما يمكنهما من تطبيق نهج شامل "لكامل النظام الغذائي". وستدعمهما في القيادة المشتركة للبرنامج المتكامل للنظم الغذائية جهات شريكة تضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة حفظ الطبيعة والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة ومصارف التنمية الإقليمية. وتُستكشف إمكانات **البرنامج** للاستفادة من بصمته التشغيلية الواسعة وقدرته في تحويل النظم الغذائية.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها الوكالة المعينة لقيادة البرنامج المتكامل للنظم الغذائية وستضمن التنسيق البرامجي الشامل والاتساق والمساءلة أمام أمانة مرفق البيئة العالمية. وستكون الوكالتان عضوين مشتركين في آليات حوكمة البرنامج المتكامل/مشروع التنسيق العالمي وتتوليان رئاسة اللجنة التوجيهية للمشروع بالتناوب. ويشمل النهج المعتمد إنشاء مركز للابتكار والمعارف ومركز للسياسات الابتكارية ومركز للشؤون المالية لدعم 32 بلدا لتحوّل هذه البلدان نظمها الزراعية والغذائية وتحقق فوائد بيئية ومناخية عالمية.

الابتكار والوكالات الثلاث

معلومات أساسية

الابتكار هو في صميم الاستراتيجيات المؤسسية للوكالات الثلاث للتصدي للتحديات المعقدة في مجالات الزراعة العالمية والأمن الغذائي والتنمية الريفية، تمشيا مع خماسية التغيير في الأمم المتحدة 2.0. وقد أنشأت كل وكالة من الوكالات الثلاث أفرقة مركزة على الابتكار وشملت مجالات التعاون ما يلي: فريق عامل مشترك بين الوكالات الثلاث ومعني بالابتكار، وتبادل الخبرات والمعارف، ومساهمات تقنية في مناقشات الوكالات وعملياتها على أساس متبادل.

وتتناول الوكالات الثلاث الابتكار من منطلق فريد إذ تركز منظمة الأغذية والزراعة تركيزا شديدا على الابتكار بما يشمل الجوانب التقنية والإجرائية والإدارية. وتركز استراتيجية الابتكار في الصندوق الدولي على إيجاد حلول شاملة ومستدامة للتنمية الريفية. ويحدد مسرّع الابتكار التابع **للبرنامج** الحلول الرامية إلى القضاء على الجوع والنهوض بأهداف التنمية المستدامة الأوسع ويدعمها ويوسع نطاقها.

وتسمح محاور التركيز الفريدة المذكورة للوكالات الثلاث بالمشاركة على أساس فردي أو ثنائي أو ثلاثي. وعلى سبيل المثال، إستضاف **البرنامج** منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي في مسرّع الابتكار التابع له الذي ساعد على استكشاف أوجه التآزر وتوسيع نطاق التعاون. وتعاون الصندوق الدولي في إطار استراتيجيته للابتكار مع مكتب الابتكار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة لاختيار أفكار فائزة لصندوق منظمة الأغذية والزراعة لدعم الابتكار. وينظم الصندوق الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومؤسسات مالية أخرى مسرّع الابتكار التابع **للبرنامج** مسابقة الابتكار المعنونة "الذكاء الاصطناعي كوسيلة لبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في المناطق الريفية" (أغسطس/آب 2023)، وهي مسابقة ابتكار مشتركة لتحديد حلول قابلة للتطوير ودعمها.

وسيظل الابتكار يمثل مجالا مهما من مجالات تركيز الوكالات الثلاث، بما يشمل تحديد فرص قابلة للتطوير في إطار عمليات كل واحدة منها.

تحديث عن تعاون الوكالات الثلاث في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

معلومات أساسية

تُدرج الشراكات الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار خارطة الطريق المشتركة بين الوكالات الثلاث. وقد توسّع نطاق ذلك في العام الماضي للتركيز على التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية وتعزيز العمل المشترك على المستوى القطري لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

النتائج:

- **التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية**

تعاونت الوكالات الثلاث مع مكاتبها القطرية لتحديد مجالات الطلب وصياغة اقتراحات مخصصة للبلدان المشاركة في هذا المشروع التجريبي أي كينيا والسنغال ورواندا. وتدعم ذلك تعبئة نشطة للموارد إذ يمثل ضمان إمدادات الموارد المستدامة تحديا. وقد عُززت الشراكات من أجل معالجة هذه المشكلة، بما في ذلك مع مركز الامتياز الإقليمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية، وحُددت فرص الدعوة، بما يشمل ممثلي الجهات المانحة والحكومات، ولا سيما خلال المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون في ما بين بلدان الجنوب في تايلند.

- **التعاون على المستوى القطري**

شاركت الوكالات الثلاث بين عامي 2019 و2022 في تنفيذ مشروع الإنتاج المحلي لدقيق الكسافا المدعم في مقاطعة بوينزا في جمهورية الكونغو بتمويل من الصندوق الدولي. وتمثَّل أحد الجوانب الرئيسية لهذا المشروع في العمل المنجز لتدعيم دور أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين في سلسلة إمداد الكسافا بالشراكة مع عدة جهات منها المركز الأفريقي للتنمية والبحوث والأكاديمية الصينية لعلوم الزراعة الاستوائية. ودعم المشروع أيضا وضع معايير لسلامة الأغذية وعمليات لاختبار المنتجات المشتقة من الكسافا.

- **التعاون على المستوى القطري**

يحسن **البرنامج** الحصول على برامج الحماية الاجتماعية بهدف دعم النظم الغذائية المغذية والوصول إلى الأسواق والتمكين الاقتصادي في بلدية غيبارا في كوبا بدعم من منحة مقدمة من الصندوق الدولي للوصول إلى 2000 مزارع ومنتج على الأقل. وتشمل هذه المنحة

جولتين دراسيتين وأنشطة لتبادل المعارف في البرازيل والصين بهدف تيسير التعلم بين الأقران بخصوص الممارسات الإنتاجية القادرة على الصمود.

سبل المضي قدما[2]

تعتزم الوكالات الثلاث إجراء تقييم شامل لخارطة الطريق المشتركة بينها بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بعد مضي أربعة أعوام على تنفيذها. وستحدد الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات والتحديات المواجهة طوال الفترة وتستخدم هذا التقييم لتنقيح خارطة الطريق وتحديثها.

وسيشهد عام 2023 أيضا احتفال الوكالات الثلاث بيوم الأمم المتحدة السنوي للتعاون بين بلدان الجنوب خارج روما للمرة الأولى. وتحقيقا لذلك، أجرى الصندوق الدولي الذي يقود تنسيق الحدث مناقشات مع هيئة التعاون في رواندا التي تدير أنشطة رواندا للتعاون بين بلدان الجنوب وتعممها. وتعتزم الوكالات دعوة أصحاب المصلحة والشركاء من رواندا بصفة خاصة ومن منطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية ككل إلى التداول بشأن أهمية إرساء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتدعيم المؤسسات في تعزيز فعالية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

التعاون مع مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة

يعمل مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة بوصفه كيانا له دور حاسم في التعاون بين الصندوق الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، من خلال دعم وضع مشروعات مموَّلة من الصندوق الدولي وتنفيذها. وقد اضطلع المركز بدور محوري في تحديد المشروعات وتصميمها وتقييمها والإشراف عليها من خلال معالجة مجموعة من التحديات الزراعية مثل الوصول إلى الأسواق وسلاسل الإمداد الشاملة وتوظيف الشباب والممارسات المراعية للمناخ. وقدم المركز المساعدة التقنية وأتاح موارد مالية وافرة لتصميم حوالي 400 مشروع مموَّل من الصندوق الدولي بقيمة إجمالية تزيد على 16 مليار دولار أمريكي. وتسنى للأفرقة القطرية تحسين الاتصالات وتوطيد علاقات التعاون وترسيخ تبادل المعلومات مع المكاتب القطرية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بفضل الاستعانة بالخبراء المختصين في المركز. ويعمل الصندوق الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة على تعظيم تأثيرهما بفضل الشراكة المعززة بعد اتفاق التعاون الأخير. وتشمل إنجازات المركز تصميم عشرة مشروعات بتكلفة إجمالية قدرها 605 ملايين دولار أمريكي في عام 2021، وتنظيم أحداث لتبادل المعارف وتوفير المساعدة في التحول الرقمي لحافظة الصندوق الدولي، ودعم المشروعات في مناطق مختلفة. وعلى وجه الخصوص، ينهض المركز بريادة الأعمال في مجال تربية الأحياء المائية والتعاون مع القطاع الخاص في الكاميرون. وترتقي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي بفضل جهودهما المشتركة بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والزراعة المستدامة، مما يجسد التزامهما بالتنمية الزراعية التحويلية.

تعزيز التزام الوكالات الثلاث في كينيا

معلومات

شاركت الوكالات الثلاث مع الاتحاد الأوروبي وحكومة كينيا بين عامي 2015 و2022 في شراكة متعلقة ببرنامج تحسين الحبوب في كينيا - نافذة سبل كسب العيش الزراعية المقاومة لتغير المناخ. وردم البرنامج الهوة بين البعدين الإنساني والإنمائي في كينيا ومهد الطريق لبناء القدرة على الصمود وتحويل سبل كسب العيش والنمو الاقتصادي على نطاق واسع. وإذ أقرت الوكالات الثلاث بإنجازات شراكتها وإمكانية زيادة الأثر على نطاق واسع، أبرمت في مارس/آذار 2022 اتفاقا لتوسيع نطاق عملها من خلال اتفاق التعاون بين الوكالات الثلاث على المستوى القطري في كينيا.

النتائج

إتفاق التعاون بين الوكالات الثلاث على المستوى القطري في كينيا هو اتفاق لمدة خمس سنوات مستلهم من رؤية مشتركة مفادها أن الأمن الغذائي والتغذوي وبناء القدرة على الصمود وتحقيق نظم زراعية وغذائية مستدامة أمور تتطلب اعتماد نُهج شاملة وكلية. ويتيح الاتفاق إطارا ييسر التعاون الوثيق بين الوكالات الثلاث ويحدد الإجراءات الملموسة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يشمل السياسات والبرامج والعمليات ويتعلق بالمواضيع الشاملة. وقد نجح التعاون في إطار هذا الاتفاق في ما يتصل بالبرامج المشتركة من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ. كما

[2] يرجى من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي الإحاطة علما بأن هذه الوثيقة تحتوي على معلومات حتى 1 سبتمبر/أيلول 2023.

أظهرت المبادرات التي استلزمت العمل التعاوني مثل تخطيط "حوارات مؤتمر القمة للنظم الغذائية" وتنفيذها ومتابعتها ممارسات شديدة الفعالية في التعاون بين الوكالات الثلاث.

التحديات والعوامل التمكينية والدروس المستخلصة

يتمثل أحد العوامل التمكينية الرئيسية في التزام قيادة الوكالات الثلاث، مما يهيئ بيئة مواتية جيدة للأفرقة التقنية للمشاركة ووضع برامج مشتركة.

وما زالت هناك تحديات مرتبطة بالتداخلات في التنفيذ. ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه التحديات بضمان تعاون الوكالات الثلاث منذ بداية مفاهيم البرامج المشتركة حتى التنفيذ وإعداد التقارير.

تعاون الوكالات الثلاث في باكستان

كمثال على التعاون الجاري في عدة بلدان، شاركت منظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** في تيسير تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد بناء على التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في باكستان بوتيرة شبه سنوية منذ عام 2012. وتسهم الوزارات/الإدارات المعنية على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات في إجراء هذه التحليلات بمساهمة من منظمات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية) ومن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وقد أُجري أحدث تحليل لانعدام الأمن الغذائي الحاد في 43 منطقة هشة/متضررة من الفيضانات في ثلاث مقاطعات في أبريل/نيسان 2023. وإضافة إلى ذلك، أُجريت تحليلات مخصصة لسوء التغذية الحاد بناء على التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بمشاركة منظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** واليونيسف وأُجري أحدثها في يونيو/حزيران 2017 في 32 منطقة هشة/متضررة من الفيضانات في ثلاث مقاطعات.

ومن حيث التعاون في إطار البرامج، يموّل الصندوق الدولي مشروعا بقيمة 75.8 مليون دولار أمريكي (قرض الصندوق الدولي: 60.1 مليون دولار أمريكي، ومنحة الصندوق الدولي: 3 ملايين دولار أمريكي، وحكومة باكستان: 8.6 ملايين دولار أمريكي، والصندوق السعودي للتنمية: 3 ملايين دولار أمريكي، والمستفيدون: 0.99 ملايين دولار أمريكي) لصالح حكومة باكستان من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع دعم سبل كسب العيش في غوادار ولاسبيلا. ويستغرق المشروع ست سنوات من عام 2021 إلى عام 2027 ويستهدف زيادة الدخل وفرص كسب العيش لدى 000 100 أسرة ريفية موجودة في 400 قرية في منطقتي غوادار ولاسبيلا. وستموَّل البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للمجتمعات المحلية المعتمدة على الزراعة وعلى صيد الأسماك بما في ذلك البنى التحتية المجتمعية والطرق المؤدية إلى الأسواق وأرصفة الموانئ ومواقع الإنزال. وسيقدَّم الدعم إلى أفراد الأسر الفقيرة وشديدة الفقر والنساء والشباب لزيادة دخلهم من خلال إتاحة أصول إنتاجية وتوفير التدريب لاكتساب مهارات العمل/العمل الحر والإعداد لسوق العمل. وسيستفيد صغار صيادي الأسماك من تنمية سلاسل القيمة المحسنة والشاملة في إطار نهج الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص. والصندوق الدولي مسؤول عن الإشراف العام على المشروع ودعم التنفيذ في المجالات المعنية من المشروع، بضمان بلوغ المراحل الرئيسية المرتبطة بالتنفيذ وتحقيق أهداف المشروع الإنمائية.

وتعاونت منظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** مع الصندوق الدولي ومشروع دعم سبل كسب العيش في غوادار ولاسبيلا في مرحلته الثانية لتقديم مساعدة تقنية محددة تموَّل عن طريق منحة الصندوق الدولي البالغة قيمتها 3 ملايين دولار أمريكي. ويوفر **البرنامج** الدعم التقني لتحسين التغذية على مستوى الأسر بينما تقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم التقني لبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ على مستوى المزارع، بمساهمة كلتا الوكالتين في إتاحة موارد إضافية. ويركز **البرنامج** على تحسين تغذية النساء والأطفال في 500 8 أسرة فقيرة وشديدة الفقر عبر وحدات تدريبية مخصصة لبرنامج لتدريب المدربين وحزم تغذوية ونظم لرصد التغذية. وتوفر منظمة الأغذية والزراعة المساعدة التقنية لدعم برنامج لتدريب المدربين وعروض توضيحية في الموقع لفائدة 000 30 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة بهدف تقديم خيارات للمحاصيل وممارسات زراعية مكيفة ترمي إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

وهناك مثال آخر على استفادة الوكالات الثلاث من مزاياها النسبية من حيث التعاون في إطار البرامج يخص مشروعا مشتركا بين منظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** تموّله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتبلغ قيمة ميزانيته 4 ملايين دولار أمريكي ويحمل العنوان "إنعاش سبل كسب العيش والأمن الغذائي والتغذية للسكان المتضررين من الفيضانات في السند". وتنفذ منظمة الأغذية والزراعة نصف المشروع الذي يدعم تعافي قطاع تربية الماشية من أضرار الفيضانات التي اجتاحت منطقة شهيد بينظير آباد في مقاطعة السند عام 2022 ويقود **البرنامج** النصف الآخر من المشروع الذي يركز على تنويع سبل كسب العيش وضمان الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسر في تلك المنطقة نفسها.

ثالثا- آفاق المستقبل

14- من الملح إعادة تشكيل النظم الزراعية والغذائية بما يكفل الاستدامة والإنصاف لمواجهة الأزمات المتزامنة بما فيها تغير المناخ والنزاعات. وتمكّن الشراكة الحالية بين الوكالات الثلاث منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي **والبرنامج** من تكملة

مهامها وأطرها على أساس متبادل، مما يسمح بتحويل النظم الزراعية والغذائية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود.

15- وقد أكدت الوكالات الثلاث مجددا التزامها بالتعاون عبر مذكرة التفاهم الجديدة التي تعيد ضبط علاقات التعاون في المستقبل من منظور استراتيجي وتوجهها. وستظل الأولوية للشراكات الابتكارية التي تشمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية المعنية.

16- وتلتزم الوكالات الثلاث بالاستجابة بفعالية للتحديات العالمية. وسينصب تركيزها على تحديد أولويات البرامج وتوسيع نطاق التدخلات وتعزيز الكفاءة والفعالية في المجالات الرئيسية الستة المنصوص عليها في مذكرة التفاهم. وبناء على تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 الذي أُجري مؤخرا، ستشارك الوكالات الثلاث في الدعوة إلى إيجاد حلول شاملة لقضايا الاقتصاد والمناخ والأمن الغذائي والتغذية وفي إذكاء الوعي بالحلول الشاملة المحتملة لهذه القضايا. وعلى المستويين الإقليمي والقطري، ستواصل الوكالات الثلاث المشاركة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والمنصات التعاونية الإقليمية وضمان المواءمة معها، على النحو الموصى به في التقييم المشترك للتعاون بين الوكالات الثلاث. وستسعى إلى الاستناد إلى حالات التعاون الناجحة وتكررها كالحالات المبينة في هذه الوثيقة. وتكملة لجهود الوكالات الثلاث الأوسع نطاقا، حدد كل من الصندوق الدولي **والبرنامج** تغير المناخ والتغذية المدرسية والسياقات الهشة كأولويات في إطار علاقاتهما التعاونية الثنائية. وتزيد أزمة الجوع العالمية الحالية والمصاعب المالية التي تواجهها المنظمات الدولية من أهمية اتسام عمل الوكالات الثلاث بطابع استراتيجي وبالكفاءة وقيامه على التعاون في السنوات المقبلة بهدف تحويل النظم الزراعية والغذائية وتحقيق الأثر على نطاق واسع ودعم البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 2 المتعلق بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

الملحق

البلدان	الأنشطة المدارة في إطار المشروعات الرئيسية الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	أنشطة منظمة الأغذية والزراعة	أنشطة برنامج الأغذية العالمي
مالي	➢ تعيين اثنين من مقدمي الخدمات لتقديم الدعم التقني إلى 360 مستفيدا ومشروعاتهم الصغيرة	➢ إستفادة 174 2 أسرة (ولا سيما ربات الأسر والشباب) من التحويلات النقدية ➢ بناء سبع آبار رعوية	➢ أنشطة إنشاء الأصول الإنتاجية من خلال نهج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول لصالح 184 38 أسرة مما أدى إلى إنشاء أراض زراعية على شكل نصف قمر وبناء حواجز حجرية طولها 337 11 مترا وإصلاح 385 5 طريقا ريفيا
بوركينا فاسو		➢ توزيع 170 مجموعة أدوات لاستعادة سبل كسب العيش ➢ إنشاء 26 مدرسة حقلية زراعية رعوية و13 ناديا من نوادي ديميترا[1]	➢ إستصلاح تربة أراض تبلغ مساحتها 173 1 هكتارا وحمايتها باستخدام تقنيات حماية التربة واستصلاحها ➢ إستفادة 012 1 شخصا من 82 زيارة منزلية متعلقة بتدابير الوقاية لمكافحة كوفيد-19 ➢ إنشاء 83 حديقة باستخدام نهج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول
النيجر	➢ تدريب 400 من الشباب في مجالات زراعة حدائق الخضروات وتسمين الماشية وتجهيز الأغذية ➢ تنظيم حملات للهيئة الدولية للإلكترونيات بشأن فرص التجارة الوطنية والإقليمية	➢ تدريب 72 فتاة (في 36 منطقة) على تصنيع الكمامات وألواح الصابون الحرفية للوقاية من كوفيد-19 ➢ تزويد 800 4 أسرة بمعدات الحدائق المنزلية والبذور الزراعية ➢ إنشاء 100 ناد من نوادي ديميترا وتنمية قدراتها ➢ بناء قدرات 55 مدربا في مجال تسوية النزاعات ➢ إصلاح 25 بئرا لدعم الحدائق المنزلية ➢ إستهداف 80 منظمة من منظمات المنتجين لبناء قدراتها	➢ توفير المساعدة التغذوية لما مجموعه 721 2 طفلا ممن تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهرا للوقاية من سوء التغذية ➢ إنتاج 396 115 نبتة ➢ الاستعاضة عن 276 قطعة صغيرة من المعدات ➢ إعداد مساحات جديدة للحدائق بغرض التسويق (12 هكتارا في أربعة مواقع) ➢ أنشطة إنشاء الأصول الإنتاجية من خلال نهج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول مما أدى إلى استصلاح أراض تبلغ مساحتها الإجمالية 020 1 هكتارا وبناء حواجز حجرية طولها 73 كيلومترا وحفر أحواض مائية متعددة الأغراض يبلغ حجمها 578 9 مترا مكعبا

[1] هي مجموعات مختلطة أو غير مختلطة من النساء والرجال والشباب تنظّم على أساس طوعي لإحداث تغييرات في مجتمعاتها المحلية وحلّ المشاكل باستخدام مواردها الخاصة من دون الاعتماد على الدعم الخارجي.

البلدان	الأنشطة المدارة في إطار المشروعات الرئيسية الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	أنشطة منظمة الأغذية والزراعة	أنشطة برنامج الأغذية العالمي
السنغال	➢ تحديد 30 منظمة من منظمات المزارعين للاستفادة من بناء القدرات وتوفير التمويل الأولي ➢ تحديد المواقع لإنشاء البنى التحتية	➢ إنشاء 219 ناديا من نوادي ديميترا يبلغ مجموع أعضائها 484 5 شخصا ويتكوّن أعضاؤها من النساء بنسبة 58 في المائة ومن الشباب بنسبة 45 في المائة	➢ إعادة تأهيل مراكز الخدمات الرعوية بالتعاون مع دائرة الماشية والإنتاج الحيواني ➢ التدريب على التقنيات الزراعية البيولوجية (السماد العضوي ومبيدات الحشرات البيولوجية): 100 مشارك من بينهم 28 امرأة ➢ أنشطة إنشاء الأصول الإنتاجية من خلال نهج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول مما أدى إلى بناء حواجز حجرية طولها 2.16 كيلومترا و10 سدود
تشاد		➢ تنظيم حلقتي عمل للتخطيط المجتمعي التشاركي لصالح 10 قرى ➢ توزيع 1 600 مجموعة أدوات (800 مجموعة أدوات للحيوانات المجترة الصغيرة و800 مجموعة أدوات أخرى للمحاصيل البعلية)	➢ أنشطة إنشاء الأصول الإنتاجية من خلال نهج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول مما أدى إلى إعادة تأهيل ما مجموعه ثلاثة سدود طولها 0.82 كيلومترا وتصنيع 750 موقدا محسنا داخل الأسر وبناء 300 مرحاض عائلي في الأسر الضعيفة وثلاثة مخازن للحبوب ➢ تحديد 3 200 أسرة والتصنيف الاجتماعي الاقتصادي وفقا لنهج الاقتصاد الأسري (2 014 رجلا و1 186 امرأة بمن فيهم 1 318 شابا) ➢ تقديم المساعدة الغذائية في شكل مساعدة نقدية مشروطة إلى 2 075 أسرة (1 400 أسرة لإعادة تأهيل السدود و375 أسرة لتصنيع مواقد محسنة و300 أسرة لبناء المراحيض) من خلال نهج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول